مجـــالات الاستفـــــادة من حملة الشهـــادات

أ.د زهير داود الشيخ
جامعة بغداد

ان محاولات الاستفادة من ذوي الكفاءات هدفها ما يأتي:
١- نشر وتعزيز التعليم العالي.
٢- البحث والتطوير في المؤسسات والشركات الصناعية وكذلك في الجامعات.
وسنحاول في هذه الدراسة التعرض لهذين المجالين في العراق بهدف التعرف على المعوقات والاشارة الى اساليب المعالجة.

اولاً: التعليم العالي

ان للتعليم العالي، خاصة الجامعي، دور بالغ التميز والاهمية في منظومة التعليم وفي منظومة اكتساب المعرفة بوجه عام الا انه من الناحية الاخرى اصبح تردي نوعية التعليم العالي في البلدان العربية ومنها العراق من معالم التخلف بمعايير العصر وقد يتحول التعليم العالي في حال استمرار التردي الى احد آليات ادامة تخلف هذه البلدان في عالم القرن الواحد والعشرين. ان نوعية التعليم العالي تعتمد بالاساس على توفر العدد الكافي والكفؤ من حملة الشهادات العليا في الجامعات العراقية حيث ومع بداية الحصار ندرت الحالات التي يتم فيها الايفاد الى الخارج لأغراض الدراسات العليا.
وتشير الاحصائيات التابعة لجامعة بغداد وهي الاقدم في العراق وتحوي ٢٤ كلية وخمسة معاهد عالية بأن عدد المقبولين من الطلبة لأغراض الدراسات العليا كان في ازداد مستمر منذ عام ١٩٩٥،

العام الدراسي	عدد المقبولين
١٩٩٤-١٩٩٥	١٦١٠
١٩٩٨-١٩٩٩	٢٣١٣
٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٥٣٦
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٤٠٠٧

وتأتي بعد ذلك تسلسلاً الجامعة المستنصرية والموصل والبصرة بأعداد المقبولين فيها. اما باقي الجامعات الحديثة التكوين فأعداد المقبولين فيها من طلبة الدراسات العليا واطئ بالمقارنة.
وقد يبدو للوهلة الاولى ان الاعداد اعلاه عالية، الا ان دراسة واقع التعليم العالي سيؤكد بأنها دون المستوى المطلوب بكثير، وتشير احصائيات الامم (اليونسكو) بأن عدد الملتحقين بالتعليم العالي في البلدان العربية عام ١٩٩٥ هو ضعف ما كان عليه عام ١٩٨٥، وهذا ولا شك يشير الى زيادة كبيرة ولكن هذه الزيادة مازالت دون معدل الزيادة في الدول النامية. اضف الى ذلك ان المعدل العالمي لإنتشار التعليم العالي هو توفر جامعة واحدة لكل مليون شخص من سكان البلد وفي العراق هناك ستة عشرة جامعة ومن بين هذه الجامعات هناك خمس او ست جامعات شبه كاملة من حيث التخصصات وهي قادرة على تخرج عدد لا بأس به من حملة الشهادات العليا. هذه الجامعات ذاتها قد تكون قاصرة (من حيث توفر الملاك التدريسي والمختبرات المتخصصة) في بعض الاختصاصات العلمية والتكنولوجية. فجامعة بغداد قد تكون مكتفية في التخصصات الانسانية وقادرة على انتاج جيد في هذا المجال من حملة الشهادات العليا. الانها مازالت بحاجة ماسة لبعض التخصصات التكنولوجية.
اما باقي الجامعات وعلى الاخص الجامعات الحديثة التكوين فليست بأحسن حال من جامعة بغداد. والكثير منها غير متكامل من حيث عدد الكليات.
واذا اضفنا الى هذا بأننا ما زلنا بحاجة لإستحداث ٩ جامعات اخرى لغرض الوصول الى المعدل العالمي نجد بأن نظام الدراسات العليا حالياً في العراق غير قادر على سد حاجة البلد. في نشر التعليم العالي. لذلك فإن المطلوب حالياً هو التوسع في القبول لأغراض الدراسات العليا.
ان الجانب الآخر لنشر التعليم العالي في العراق هو جانب نوعية هذا التعليم.
ان التعليم العالي في البلدان العربية حديث العهد من ناحية وتوسع بسرعة، كحال البلدان النامية جميعاً، من ناحية اخرى، وكثيراً ما يثار ان التوسع السريع في التعليم، خاصة العالي، ينطوي حتماً على قدر من مبادلة النوعية بالكم بمعنى ان التوسع السريع في التعليم العالي كان لا بد وان يضر بالنوعية.
وهنا يجب التساؤل عن المدى الذي توصل اليه هذا التطور في النوعية.
وللاسف لا تتوفر احصائيات عالمية كاملة حول مؤشرات التدهور في نوعية التعليم العالي في البلدان العربية.
فإذا اخذنا نسبة الطلبة الى عدد اعضاء هيئة التدريس كمؤشر نجد بأن المعدل في الدول العربية هو ما بين ١٨-١٩ طالباً خلال الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٩٥) وفي جامعة بغداد ٢٠ طالباً وهو معدل اعلى مما هو عليه في المناطق المتقدمة والاقل تقدماً.
ولا شك في ان اختلال التوازن بين اعضاء هيئة التدريس للطلبة هو احد مشاكل التوسع السريعة في التعليم العالي دون توفير الامكانات اللازمة في النوعية، وهذه نقطة مهمة حيث عادة ما يلقى اللوم في تردي النوعية على (الانفجار) في الالتحاق بالتعليم العالي مع قصور الامكانات لا يكفي وحده لتفسير تردي نوعية التعليم العالي. فقد تدخلت عوامل كثيرة، سياسية في الاساس، لإفساد مؤسسات التعليم العالي دون مواكبة في الامكانات ونرى ان التوسع في الالتحاق بالتعليم العالي وكانت النتيجة في النهاية وبالاً على التعليم العالي وتخريباً لمساهمته في تنمية المجتمعات العربية. ولعل السمتين الغالبتين بخريجي التعليم العالي في البلدان العربية هما تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيهما.
ولهاتين السمتين مضاعفات خطيرة، اولاً على مؤسسات التعليم العالي ذاتها حيث تستمد هيئات التدريس بها من خريجيها، وثانياً على منظومة التعليم ككل حيث تخرج مؤسسات التعليم العالي مدرسي المراحل التعليمية قبل العالية وثانياً على منظومة البحث والتطوير التي تستقي العاملين بها من خريجي التعليم العالي، خاصة الجامعات ورابعاً على حركة اكتساب المعرفة وتوظيفها في مجالات الانتاج وفي المجتمع كله، وبإختصار فإن تردي نوعية التعليم العالي يعني تكريساً للتخلف.
وفي العراق وعلى الخصوص في السنوات الخمسة عشرة الاخيرة اصيبت نوعية التعليم العالي بتردي مضاعف فبالاضافة الى ظروف الحصار التام والشامل الذي ادى الى عزل التعليم العالي في العراق عن كل ما هو جديد في العلوم والتكنولوجيا فقد ارتبط التعليم بالحوافز المادية ارتباطاً وثيقاً.
فقد كان المستوى المعيشي لأعضاء الهيئات التدريسية على مختلف مستوياتهم واطئاً جداً طوال العقود الماضية ولذلك فكان الاتجاه العام هو الاعتماد على اي مصدر آخر للمعيشة. ضمن المحاضرات الاضافية الى ساعات الاشراف وعدد طلبة الدراسات العليا والى التدريس المسائي اضافة الى اعمال حرة خارجية كلها ممارسات استخدمها عضو هيئة التدريس في الجامعة لتحسين ظرفه المعيشي وهذا بالتأكيد انعكس سلباً على مستوى المحاضرة ومستوى الاشراف في الدراسات العليا وبالنهاية مستوى الخريج الحاصل على الشهادة العليا. وقد وصل الحال بأن يكون السعي وراء لقمة العيش بالنسبة لعضو هيئة التدريس هو هدفه الاول والاخير مما انهك قواه وحط من قدراته على الدراسة وتحديث مستواه العلمي..
وحتى خلال فترات العطل الصيفية كان التدريسي يسعى مابين ممارسات المعايشة في مؤسسات ودوائر الدولة الاخرى ومابين الدوام الصيفي الذي يمكنه من الحصول على راتب اضافي.
والآن: ما هي الحلول المقترحة؟
لقد شهدت السنوات الخمسة عشرة الماضية زيادة في نشر التعليم العالي وزيادة في اعداد حملة الشهادات العليا.
الا ان هذه الزيادة صاحبها الكثير من تردي النوعية، فالمقترح هنا هو التركيز على النوعية دون الكمية لفترة عدة سنوات مقبلة وعلى الوجه التالي:
١- فيما يتعلق بالدراسة الاولية نرى من الضروري تقليل الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي القائمة وبوجه خاص في فروع العلوم الانسانية والاجتماعية.
٢- وفيما يتعلق بأعضاء هيئات التدريس:
أ. ضرورة العناية بعضو هيئة التدريس من خلال جعل مرتبه الشهري مجزياً من دون اللجوء الى المحاضرات الاضافية وغيرها.
ب. ضرورة العناية بأعضاء هيئات التدريس الجديدة - اي خريجي الجامعات المحلية للفترة منذ بداية التسعينيات وذلك من خلال افساح المجال لهم للمشاركة في دورات ومؤتمرات وتفرغ علمي في جامعة رصينة لفترات زمنية ملائمة.
ج. تشجيع ذوي الكفاءات الموجودين في بلدان العالم على العودة والمساهمة في اعادة بناء التعليم العالي من خلال قدراتهم المكتسبة في هذه البلدان.
د. سن قانون تقاعدي ملائم يشجع ذوي الكفاءات الذين خدموا لفترات طويلة على القبول بالتقاعد. وهذا سيفسح مجال لدعم التعليم العالي بالكفاءات وخاصة ما ذكر في (ج) اعلاه.
٣- وضع مستوى نوعية مستهدف لمؤسسات التعليم العالي الجديدة وتطبيقه بصرامة بحيث لا تضاف مؤسسات جديدة الا وتساعد على تحسين جوهري في المستوى العام للنوعية، خاصة من خلال تنافس مؤسسات التعليم العالي الجديدة والقديمة واقامة نظم اعتماد جدية برامج التعليم العالي وتطبيقها بصرامة لضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي.
ثانياً: مجال البحث والتطوير وهو المجال الآخر الذي يمكن الافادة فيه من العلماء والمفكرين من ذوي الكفاءات.. ففي كل مؤسسات الدولة الانتاجية، بما فيها الجامعات هنالك الحاجة للبحث والدراسة والتوصل الى افضل الحلول نحو زيادة الانتاجية، تحسين نوعية المنتوج، تبسيط وسائل الانتاج اضافة الى التخطيط المستقبلي.
وتعتمد دراسة واقع البحث والتطوير على مدخلاته ومخرجاته والمدخلان الرئيسان لهذه العملية هما البشر والمال، فيعتمد في دراسة المدخلات على اعداد وخصائص العاملين بالبحث والتطوير وعلى كم وبنية الانفاق على البحث والتطوير. ويعتمد في قياس المخرجات بالنشر في الدوريات المحكمة دولياً وبتسجيل براءات الاختراع عالمياً.
ومن ناحية اعداد العاملين في البحث والتطوير وحيث لا تتوفر الاحصائيات الدقيقة الا انه ممكن القول بتوفير نصيب مقبول منهم في مؤسسات الدولة .. الا ان هذه الوفرة النسبية في الطاقة البشرية يقابلها تقتير بالغ في الانفاق على البحث والتطوير.
اما فيما يتعلق بالمخرجات فإن نشر البحوث العراقية عالمياً كان شبه متوقف خلال الخمسة عشرة سنة الماضية نتيجة الحصار والانعزال عن المجتمع الدولي. وهكذا كان وضع تسجيل براءات الاختراع. اما على النطاق المحلي فقد ازدهرت عملية النشر (جامعة بغداد وحدها تصدر ٣٣ مجلة علمية محكمة) وتسجيل براءات الاختراع (من خلال جهاز التقييس والسيطرة النوعية) فقد كان شأن النشروالاختراع شأن جميع الفعاليات العلمية الاخرى مرهونة بالدافع المادي فالباحث اصبح يركز على الكم وليس على النوع. حيث ان زيادة النشر هدفه الاول اما الترقية العلمية او الظفر بمردودات قانون رعاية العلماء او قانون رعاية الملاكات العلمية او التعضيد.

تكتم الحكومات ضرورة أم خداع لشعوبها؟

إعداد/ محمد حبيب

يرى تشومسكي في سياق فهمه للسلطة أن تكتم الحكومات، في الواقع، لا علاقة له بأسباب سرية بالمطلق. غير أن الغاية منه هي منع الجماهير من معرفة ما يجري. ومن يطلع على كثير من الوثائق الداخلية السرية، التي يعاد تصنيفها بعد قرابة ثلاثين عاما، يجد أنها لا تنطوي على أي شيء من السرية. وقد وجد تشومسكي أن الأرشيف الذي- كان سرياً- يغطي فترة زمنية طويلة لا ينطوي حقيقة على أي شيء يمت للسرية بصلة. فالهدف الأساسي من تكتم الحكومات، عموماً، هو إقصاء الجماهير عما يجري، والتأكد من جهلها به.
ويؤكد تشومسكي أنه من خلال مناقشاته المستمرة مع علماء الصواريخ في البنتاغون قد وجد أنهم، أيضا، لا يرون مبررا لذلك التكتم والسرية- فالعالم ستارك داربر- مدير مختبر الصواريخ في (M.I.T) يصرح علناً أن لا فائدة ترتجى من هذه التصنيفات السرية لأن مفعولها الوحيد، برأيه، هو منع العلماء الأمريكيين من التواصل الجيد بعضهم مع البعض الآخر. وبرغم حرصه الكبير لا يبالي داربر إن حصلت الصين أو روسيا على مخططات المبنى، أو برامج الصواريخ الأحدث. هذا لأنهم لا يستطيعون الاستفادة منها، كما يعتقد، فهم ليسوا على مستوى تكنولوجي وصناعي يمكنهم من الاستفادة منها؛ وإن كانوا على ذلك المستوى، سيكونون قد صنعوها أيضا.
هذا يعني أنك لم تقدم لهم سراً، وكل ما تفعله هو أنك تجعل تواصل العلماء الأمريكيين أمراً بالغ الصعوبة.
كما يرى تشومسكي أنه من الصعب جداً أن تجد ملفات دبلوماسية- رفع عنها الحظر- على درجة من الأهمية تقتضي تصنيفها سرية. وجل ما تجده فيها يؤكد حرص الحكومات على تهميش مواطنيها. تلك هي أسرار الحكومات.
كما يجد أن إعدام يوليوس وإثيل روزينبيرغ بتهمة الخيانة في ١٩٥٣ لا علاقة له بالأمن القومي الأمريكي:" تلك كانت محاولة لتدمير الحركة السياسية التي تشكلت في الثلاثينيات. فالطريقة الأفضل والأقسى لتصدم الناس هي المحاكمات بتهمة الخيانة.إذا كان هناك جواسيس بين ظهرانينا فنحن في خطر ماحق ومن الأفضل أن نصغي إلى ما تقوله الحكومة ونكف عن التفكير".
كل حكومة تحتاج إلى محاربة شعبها. وإحدى السبل إلى ذلك هي أن تلف نفسها بالغموض.وفكرة تلفع الحكومات بالألغاز تعود إلى المؤرخ الإغريقي هيرودوت.فهو يصف كيف نجح ميديس وآخرون بكسب حريتهم بنضالهم، لكنهم خسروا حريتهم عندما أوجدوا المعهد الملكي لخلق حجاب الغموض حول السلطة.
و كان دافع فكرة الملكية هو وجود أشخاص، أمثالهم، ما وراء المعيار العام ومن غير المحتمل أن يفهمهم الناس. تلك هي الطريقة النموذجية لتغليف السلطة وحمايتها. تجعلها تبدو غامضة وسرية وفوق مستوى المواطن العادي و إلا فلماذا سيقبلها الجميع؟ يقبلونها بدافع الخوف من عدو كبير يتربص بهم، ولذلك يتخلون عن سلطتهم للسيد أو الملك، أو الرئيس الخ... فقط من أجل حماية أنفسهم. هذه هي طريقة عمل الحكومات - نظام أو سلطة- ونظام السرية جزء منها.
والإرهاب السري جزء منها أيضاً. فإذا لم يساند الشعب تدخل حكوماته وعنفها الخارجي، عندئذ، يجب أن تبقى هذه العمليات طي السرية بطريقة ما. لذلك يعتقد تشومسكي أن مقياس النشاطات الإرهابية للحكومات مقياس جيد للشقاقات الشعبية والفعالية السياسية الداخلية في البلد. وهذا سبب تسارع وتيرة النشاطات الإرهابية في عهد ريغان. الأمر الذي يكشف لنا عن شيء ما حول " التفويض" الجماهيري: إنه عكس لقوة الجماهير التي أجبرت السلطة على العمل سراً، وهذا نصر للمعارضة الداخلية.لكن كيف نفهم هذا النصر؟ إذا كنا ننظر إلى ٢٠٠,٠٠٠ جثة في أمريكا الوسطى، فلن يبدو الأمرنصراً أو شبيها بالنصر. لكن إن نظرنا إلى عشرة ملايين نسمة لا يزالون أحياء، فسيبدو الأمر نصرا. هذا يتوقف على زاوية الرؤيا.
لا نكسب ما نريد كسبه لكن يمكن ألا نخسر الكثير.
ويسوق تشومسكي مثالاً على ذلك مشكلة السلفادور في الثمانينيات. فقد كان هدف الولايات المتحدة هناك هو الإطاحة بالمنظمات الشعبية وتأييد نظام أمريكي لاتيني تقليدي يضمن مناخ العمل الذي تريده الحكومة الأمريكية في تلك المنطقة.
لذلك تم تدمير الصحافة المستقلة، واغتيلت قيادات المعارضة السياسية، رجال الدين وقادة المنظمات العمالية، وهكذا دواليك. واعتقد المخططون الأمريكيون أنهم انتهوا من المشكلة. لكن الوضع عاد اليوم إلى ما كان عليه. جاء جيل جديد، ويعاد الآن تشكيل تلك المنظمات ثانية. صحيح أنها في أدنى مستوياتها- طبعا هذا بسبب حجم الدمار السابق الذي لحق بها- لكنها عادت.
ويرى تشومسكي أن ذلك كله يجب ألا يعمينا عن حقيقة وجود جزء كبير من المواطنين- الأمريكيين- خارج النظام(أي نظام). لا يثقون فيما تقوله حكومتهم ولا يقبلون أي شيء مما تفعله. قد لا يكون لديهم أية منظمة أو وسيلة إعلام أو ما شابه. لكنهم موجودون، ويمكن الوصول إليهم، عبر المراسلة إن لم يكن عبر أية وسيلة أخرى. ويمكن لذلك أن يقدم لنا هامشا من نوع ما للبقاء في العالم الثالث.

الحوار المتمدن ودروس الحريات والإصلاح المؤمَّلة

الدكتور تيسير عبدالجبار الآلوسي

تناقلت الأخبار نبأ محاولات الحجر على موقع الحوار المتمدن في العربية السعودية.. في البدء لابد من التأكيد على أنه لو لم يكن الموقع قد أخذ مساحة نوعية من التأثير لما أُلتُفِت إليه ولاسيما نحن نعرف بوجود عشرات من المواقع (اليسرارية) الأخرى ولكن الأمر هنا في كون موقع الحوار قد احتل مساحته بل مكانته المميزة في إطار العلاقة مع جمهور عريض في منطقة الشرق الأوسط والعالم..
أما لماذا احتل الموقع تلك المكانة وذياك التاثير فمن المؤكد أن يعود ذلك لتوفيق واضح في المعالجة الفنية التقنية وفي أساليب العرض والاتصال بالجمهور واحترام ذاك الجمهور؛ هذا كله من جهة النجاح الإعلامي، ومن جهة أخرى وهي الجهة ذات الأهمية القصوى، هي تلك المتعلقة بكتّاب الموقع وهم نخبة مثقفة تقدم خبراتها وجهودها البحثية بأفضلية صارت واضحة للعيان وأخذت وجودها في ميدان التفاعل مع قضايا المجتمعات المعنية بخطاب الحوار المتمدن..
ولقد عولجت من كتّاب الحوار المتمدن مجموعة القضايا الساخنة بموضوعية وعقلانية ومنطق معرفي سليم.. ولم يورد الحوار المتمدن ما يسمح بالتشاحن الشخصي والرؤى الفردية التي تستهين باحترام الفكر والعقل الإنسانيين أو ما شاع من ثقافة الشتيمة والاتهامات المجانية على بعض المواقع التي تسمي نفسها وسائل إعلامية زورا...
ولهذه الأسباب وغيرها صار موقع الحوار المتمدن صوتا إعلاميا كبيرا وصار جمهوره يُعد بمئات الآلاف حتى نافس وسائل الإعلام الأسهل اتصالا بالجمهور، وهكذا كانت مسألة منع وصول الموقع إلى جمهور العربية السعودية أمرا لا يدخل في منطق القبول بحوار موضوعي بمعنى محاولة الإبقاء على زمن المصادرة والحظر والتحريم بخاصة عندما يمس الأمر الحريات من جهة وشؤون حقوق الإنسان.. إننا بمواجهة منطق رجوعي يحاول فرض التخلف والجهل وقطع الحوار بين الرؤى والأفكار المتنوعة، ولا عجب فالعربية السعودية لا تشذ عن عدد من بلدان المنطقة من حيث وجود قوى تحاول فرض منطقها المتخلف بمنع الحوار وقطع طريق المناقشات الإيجابية.. وعلينا هنا ألا نلقي اللوم على الرئاسات والقيادات والحكومات من أجل ألا نضع كل الأوراق في جعبة التحريم عندما نجعلها قضية تقف في كفة ميزان أما نحن وأما الحاكم، وهو أسلوب يحاول استغلاله عدد من المتنفذين في أجهزة النُظُم العربية..
طبعا باستغلال طبيعة النظام العام ومفردات لغته وخطابه وجوهر ذاك الخطاب الذي يعود بنا إلى أزمنة الرداءة والاستلاب... وجزء من تضامننا نحن مع الحوار المتمدن ينبغي أن يصب ويركز على توظيف عوامل الإصلاح في النُظُم العربية لإبعاد قوى التخلف عن مواقع التنفذ والتحكم وهي مهمات ننتظر من قوى الإصلاح والقوى المتنورة في العربية السعودية وفي غيرها من البلدان العربية الأخرى أن تنهض بها.. ومثل هذا الفعل لابد أن يستقي قوته من صدقيته وصواب طروحاته وموضوعيته في الحوار من جهة وإلى منطق الحكمة في توجه عدد من القيادات العربية الشابة منها والجديدة وتلك التي تمضي بتؤدة وإن كان بوجل وحذر لأسباب عديدة..
إن ما علينا فعله هو مزيد من التكاتف والتضامن مع الأصوات الشريفة وتلك الفاعلة من أجل تقديم الرأي الحر النزيه كما هو درسنا القائم مع الحوار المتمدن .. وليكن هذا الدرس في طليعة حالات التوكيد على حرياتنا وحقوقنا وليصل إلى جمهورنا في العربية السعودية صوتنا المشترك في التضامن عبر كل القنوات وكذا ليصل صوتنا في التعاطي مع القضية إلى أعلى مستويات القرار.. وسيكون هذا التضامن أساسا من أسس التقدم بموضوعة الحريات والحقوق بخاصة في مجال حريات النشر والحوار..
إن الحوار المتمدن لا يقوم على إلغاء الآخر ولا يقوم على تجاوز الواقع الموضوعي المعاش بكل تفاصيله من أعراف وتقاليد وطقوس ولكنه يقدم رؤيته في الانعتاق من ربقة عبودية زمن الظلمات والتخلف ويقدم رؤاه في الحريات والحقوق مثلما يقدم معالجاته في تحقيق الحياة الإنسانية الكريمة..
وهذا ما يدفعنا إلى التضامن بلا تردد وبلا تحفظ مع توجهات الحوار المتمدن من أسس موضوعية عقلانية تنويرية لا تتعارض مع كل ما يخدم وجودنا الإنساني بل هي في صميم خدمة الإنسان وقضاياه المصيرية وتفاصيل يومياته العادية...
إن حرمان جمهور العربية السعودية من صوت كبير ومهم كالحوار المتمدن هو اعتداء صارخ على حقوق أبناء العربية السعودية من جهة وعلى حق الحوار المتمدن في الوصول بحرية تامة إلى جمهوره.. بخاصة مع وجود كتاب من العربية السعودية ذاتها يكتبون فيه ووجود دراسات تخص العربية السعودية بكل موضوعية ومنطق بحثي علمي من مختلف العقول العربية وغيرها..
إن الحرص على مسيرة الإصلاح في العربية السعودية ينبغي له أن ينطلق من أوليات تحقق الحريات وتوجد للحوار مساحته الحرة من دون أدوات الرقيب ومقصات قطع الصلات مع الآخر بكل أطيافه وتنوعاته.. ولعلنا في وقت لا نقتعد مصاطب الانتظار ليأتي إلينا قرار التغيير والإصلاح نتطلع إلى مشاركتنا من جهات مسؤولة في الحياة العامة في العربية السعودية لكي تقطع الطريق على ممارسات عفا عليها زمننا وافتتح مسيرة مختلفة جديدة...
إن سلاح البقاء لا يكمن بالتمسك بسياسات ماضوية انقرض زمنها.. وكانت تقوم على أشكال العبودية والفوقية في اتخاذ القرارات والنيابة عن الناس في التفكير وفي التعاطي مع الحياة بكل مفاصلها.. ولكنه يكمن في التعاطي مع لغة الحوار وهذه اللغة موجودة هنا في الحوار المتمدن ميدان العقل الرشيد والحكمة والعظة والنصيحة فلا نخافن من حوار ليس بيده لا رصاصة ولا قنبلة ولا يتمترس بمدفع أو حجاب عقل أو حجاب فكر أو حجاب حوار يصادر ولا يتقبل. يستلب ولا يعطي يأخذ كل شئ لمصلحته ومآربه فلا يبقي ما للآخر من حق المناقشة، بل لنتفاعل من أجل حاضرنا ومستقبلنا جميعا في أجواء إنسانية رحبة متفتحة.
أشدد على التضامن مع حقوق الحوار المتمدن على جميع الصعُد القانونية والإعلامية والإنسانية وغيرها في العودة إلى جمهوره وعلى حق ذياك الجمهور في تلقي الحوار مع الآخر أو في التعبير عن رؤاه عبر هذا المنبر الموضوعي الإيجابي البنّاء..
وليكن من تفاعلنا مع قضية الحوار المتمدن مسيرة لتوكيد نزعة الإصلاح والتغيير من جهة ولتوكيد حقنا في التواصل والتفاعل وفي حق النشر والتعبير وتبادل الرؤى والأفكار وألا يكون حق التعبير خاضعا لقيود التعتيم وقيود أو سلاسل الظلمة والحجب والمنع كما كان في زمن بائد.. ولنتذكر من تاريخنا الوضاء كيف كان الحوار يجري بين جميع أطراف الفكر والعقائد بالتي هي أحسن وليس بالحجب والتحريم والمصادرة..